

الجماعات المحلية بين الاكراهات البنوية وشروط التنمية المستدامة.

أ/بودلال علي
جامعة تلمسان

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تسيير الجماعات المحلية لخدمة التنمية المحلية المستدامة. نظرا لما حظي به كل من المفهومين من اهتمام كبير في الخطاب التنموي والسياسي خلال العقدين الأخيرين، وخاصة في البلدان النامية. حيث أن هناك ارتباط لا ينفصم بين التسيير الرشيد والتنمية المحلية المستدامة، فلا يمكن أن يكون التسيير المحلي رشيدا ما لم يؤدي إلى استدامة التنمية التي لا يمكن أن تتواصل بدون تسيير رشيد. وإذا كان التسيير يشمل الدولة، فإنه يتجاوزها ليشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني. وتتسم هذه العناصر الأربعة بأهمية بالغة بالنسبة للتنمية المحلية المستدامة. فالدولة تخلق البيئة السياسية والقانونية المواتية، والقطاع الخاص يولد الوظائف والدخل، أما المجتمع المدني فيسهل عملية التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي ويتطلب تحقيق التسيير الرشيد تفاعلا أكبر بين هذه العناصر الأربعة لتحقيق التوازن السليم فيما بينها من أجل تحقيق تنمية محلية مستدامة للجماعات المحلية. وسنحاول في هذه الدراسة تعريف التنمية المحلية المستدامة وأهدافها، وكذلك مفهوم التسيير الرشيد ومؤشراته، وما هي متطلباته للمساهمة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة واليات تدخل الجماعات المحلية. انطلاقا من الإشكالية التالية:

كيف يمكن تطبيق آليات ومؤشرات تسيير رشيدة أن تخدم التنمية المحلية المستدامة ؟

وللإجابة على هذا التساؤل سوف نتطرق للنقاط التالية:

أولا: تعريف التنمية المحلية المستدامة وأهدافها

ثانيا: مفهوم التسيير الرشيد ومؤشراته

ثالثا: متطلبات التسيير الرشيد للمساهمة في التنمية المحلية المستدامة

رابعا: آليات تدخل الجماعات المحلية في التنمية المستدامة

الكلمات الدالة: التسيير الرشيد، التنمية المحلية المستدامة، الجماعات المحلية، الجزائر.

Résumé

Cette étude vise à faire la lumière sur le comportement des groupes locaux pour servir le développement local durable. Compte tenu reçu par chacun des deux concepts de grand intérêt dans le développement et le discours politique au cours des deux dernières décennies, en particulier dans les pays en développement. Où il ya des liens inextricables entre la bonne gouvernance et le développement local durable, il peut y avoir de la gouvernance locale rationnelle si elle conduit à un développement durable ne peut pas continuer sans bonne gouvernance. Si la gestion impliquant l'État, il est au-delà pour inclure le secteur privé et la société civile. Ces éléments sont quatre très important pour le développement local durable. L'État crée l'environnement politique et juridique favorable, et le secteur privé crée des emplois et des revenus et de la société civile, ce qui rend plus facile à traiter l'interaction politique, économique et social

Pour parvenir à une interaction plus grande entre la bonne gouvernance de ces quatre éléments pour parvenir à un juste équilibre entre eux afin d'atteindre MstdamalJamaat développement local local.

Nous allons essayer dans cette étude, la définition du développement durable au niveau local et les objectifs, ainsi que le concept de Aeltsiararashid et les indicateurs, et quelles sont les conditions requises pour contribuer à l'action de développement Almstdamauwaliat locale par des groupes locaux. Partant du problème suivant:

Comment pouvons-nous appliquer les mécanismes et mener des indicateurs rationnels qui servent le développement local durable?

Mots-clés: bonne gouvernance, développement locale durable; collectivités locales

مقدمة:

يزداد الاهتمام بالتسيير الرشيد وأساليبه كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة للجماعات المحلية التي تعتبر ركنا أساسيا من أركان التنمية الشاملة، ومطلبا أساسيا لتحقيق العدالة في توزيع الثروات بين مختلف الشرائح والمناطق، فما هي التنمية المستدامة؟ وما هو التسيير الرشيد؟ وكيف يمكن أن يخدم أهداف التنمية المستدامة المحلية؟

1: تعريف التنمية المحلية المستدامة وأهدافها:

تطور مفهوم ومجال التنمية كثيرا خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، وهكذا ظهرت إلى جانب مصطلح التنمية الاقتصادية عدة مسميات كالتنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية، والتنمية المستدامة. كما عرف الخطاب التنموي بروز عدة مفاهيم تعنى بتحديد نطاق التنمية من قبيل التنمية القطرية (الوطنية)، التنمية الجهوية (الإقليمية)، والتنمية المحلية. لهذا فقبل أن نتطرق إلى تعريف التنمية المحلية سوف نتناول في البداية تطور مفهوم التنمية

1-1 تطور مفهوم التنمية

قبل ظهور مفهوم التنمية الاقتصادية كان الحديث يجرى عن مفهوم النمو الاقتصادي، فعلى الرغم من التطور الذي شهدته الدول المتقدمة منذ الثورة الصناعية وانعكاساتها على أوروبا ثم على كل من روسيا واليابان وأمريكا، إلا أن هذه الثورة الصناعية نفسها تبلورت بفعل جهود فردية تلقائية دون تخطيط مسبق، ولذا عرف هذا التطور بالنمو الاقتصادي وليس بالتنمية الاقتصادية.

وفي هذا المقام يجب التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، بحيث يشير النمو الاقتصادي إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي، بينما تعتبر التنمية الاقتصادية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها المهمة، بالإضافة إلى حدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف. لهذا فإن التنمية أشمل من النمو، إذ أنها تعني النمو بالإضافة إلى التغيير.

ويعود تبلور مفهوم التنمية بشكل واضح ودقيق إلى خمسينيات القرن العشرين بعد أن حصلت معظم الدول المستعمرة على استقلالها، ودخلت في مرحلة البناء الوطني الشاملة وسعت منذ ذلك الحين إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية. غير أن استراتيجيات التنمية التي اتبعتها معظم هذه الدول لم تول الاهتمام اللازم للجوانب المتصلة بالعنصر البشري، اعتقاداً أن مجرد رفع معدل النمو الاقتصادي سيؤدي بشكل تلقائي إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد بها. والنتيجة أنه بعد حوالي عقدين من تطبيق هذه الاستراتيجيات واجهت الدول النامية بما فيها تلك التي حققت معدلات نمو مرتفعة مشكلات زيادة نسبة الفقراء، وسوء توزيع الدخل، وتدهور مستوى معيشة الغالبية

العظمى من السكان. وهكذا ظهرت الحاجة إلى استراتيجيات بديلة للتنمية وهو ما تبنته بعض الهيئات الدولية من خلال إعادة الاعتبار للعنصر البشري، وفي هذا الإطار تبنت منظمة العمل الدولية إستراتيجية الحاجات الأساسية، كما تبني البنك الدولي إستراتيجية النمو مع إعادة توزيع الدخل.

وبالتالي تطور مفهوم التنمية مع تطور البعد البشري في الفكر الاقتصادي السائد، خلال الخمسينيات من القرن العشرين المهتم بمسائل الرفاه الاجتماعي، لينتقل خلال الستينيات إلى الاهتمام بالتعليم والتدريب، ثم إلى التركيز على تخفيف حدة الفقر وتأمين الحاجيات الأساسية للبشر خلال السبعينيات. إلا أنه تم إغفال الجانب البشري خلال الثمانينيات حيث تم التركيز على سياسات التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي. وعند بداية التسعينيات بادر برنامج الأمم المتحدة إلى إعادة التركيز على الجانب البشري في التنمية، وعلى أثر ذلك زاد الاهتمام خلال هذه الفترة برفع مستوى معيشة الأفراد وضرورة شمولية استراتيجيات التنمية للجوانب الاجتماعية إضافة إلى الجوانب الاقتصادية، انطلاقاً من أن المكون الديموغرافي يمثل أداة تحقيق التنمية فضلاً عن كونه يعد هدفها الرئيسي؛ ولهذا شهد مفهوم التنمية في التسعينات عدة تطورات فظهر مفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة.

التنمية البشرية: أدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً مهماً في تبني هذا المفهوم من خلال تقارير التنمية البشرية التي صدرت منذ سنة 1980 إذ يشكل الإنسان جوهر التنمية البشرية التي يجب أن تستجيب للمتطلبات الاقتصادية، الاجتماعية وكذلك السياسية. وتعرف التنمية البشرية حسب الأمم المتحدة بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للأفراد لتمكينهم من العيش حياة طويلة صحية، وكذا الحصول على المعارف بالإضافة إلى الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشي مناسب.

التنمية المستدامة: يعتبر صدور كتاب «مستقبلنا المشترك» سنة 1987، كجزء من التقرير النهائي للجنة العالمية للبيئة والتنمية بمثابة الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة، حيث ورد فيه أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي متطلبات الحاضر دون إنقاص قدرة الأجيال المستقبلية لتتوافق مع تلبية متطلباتهم. وجاءت «قمة الأرض» بربو دي جانيرو سنة 1992 لتلقى الضوء على علاقة البيئة بالتنمية وضمان استقرارها واستمرارها.

وتقوم التنمية المستدامة على ثلاثة عناصر أساسية، هي: الاقتصاد والمجتمع والبيئة. ومن الملاحظ أن هذه العناصر يرتبط بعضها ببعض، وتتداخل فيما بينها تداخلا كبيرا، فالاقتصاد أحد المحركات الرئيسية للمجتمع، وأحد العوامل الرئيسية المحددة لمهيته مجتمع صناعي أو زراعي أو رعي (الخ). والمجتمع هو صانع الاقتصاد، والمُشكّل الأساسي للأنماط الاقتصادية التي تسود فيه، اعتمادا على نوع الفكر الاقتصادي الذي يتبناه المجتمع (الرأسمالي، الاشتراكي، الإسلامي). والبيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها، كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية وأنشطتهم المختلفة، لذلك فإن أي برنامج ناجح للتنمية المستدامة لا بد له أن يحقق التوافق والانسجام بين هذه العناصر الثلاثة، وأن يصهرها كلها في بوتقة واحدة تستهدف الارتقاء بمستويات الجودة لتلك العناصر معا: أي تحقيق النمو الاقتصادي، وتلبية متطلبات أفراد المجتمع، وضمان السلامة البيئية، مع المحافظة في الوقت نفسه على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وعلى التمتع ببيئة نظيفة.

وقد تم دمج فكرة التنمية المستدامة بالتنمية البشرية لتكونا مفهوم التنمية البشرية المستدامة، ومن خلال القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جنوب إفريقيا سنة 2002 تم تحديد أولويات التنمية المستدامة التي تركز في المجالات التالية: المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة، التنوع البيولوجي، الفقر، التجارة، نقل التكنولوجيا، الإدارة الرشيدة، المعلومات والبحوث.

2-1 التنمية المحلية المستدامة:

ظلت مسألة التنمية خصوصا في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية إلى غاية عقد السبعينيات تطرح أساسا على المستوى القطري أو الكلي مع اعتمادها على مقاربة اقتصادية ضيقة متمثلة في تحقيق مكاسب سريعة ممثلة في رفع معدلات النمو الاقتصادي (الناتج القومي الإجمالي) مع توفير الظروف المواتية لإعادة توزيع الدخل المحقق من العملية التنموية بأعلى كفاءة وعدالة ممكنة. لكن الوعي المتنامي بالتفاوت الإقليمي أدى إلى أخذ المسألة الإقليمية بعين الاعتبار مع مطلع الستينيات والسبعينيات في جل الأقطار المصنعة منها والنامية على السواء، كما أن المسألة المحلية لم تطرح إلا مع بداية الثمانينيات. وظهر مفهوم التنمية المحلية بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية، عبر مساهمة

السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضرية للمجتمعات المحلية، وإدماجها في التنمية القطرية. ويقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين رئيسيين هما:

-المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، والتي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية.

توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة.

وبالتالي فالتنمية المحلية المستدامة هي تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويًا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد و المجتمع، بما فيها الفقراء والمهمشين. مع المحافظة على البيئة.

فمنطلق التنمية المحلية إذن هو تبني مبدأ البناء من أسفل، بأن نجعل من تنمية الجماعات المحلية نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية المجتمع ككل.

1-3 أهداف التنمية المحلية:

قد ينظر إلى التنمية المحلية على أنها عملية هدفها الأول والأخير هو إشباع الجانب المادي للإنسان فقط، لكنها في الحقيقة أوسع من ذلك، حيث يمكن أن نقسم أهداف التنمية المحلية إلى شقين أساسيين وهما:

الأول: أهداف الانجاز، وتشمل كل ما تحققه التنمية المحلية من منجزات مادية.

الثاني: أهداف معنوية، والتي تشمل كل المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على أفراد المجتمع أثناء ممارستهم وقيادتهم لعملية التنمية.

أما عن الأهداف التي تندرج ضمن هذين الشقين فيمكن ذكر بعض منها على النحو الموالي:

-حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأموال المحلية وترشيد استعمالها.

-دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع إنشاء

المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز

شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود؛ - التخفيف من

الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد؛
 -ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل
 جهة؛
 -تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي؛
 -إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها؛
 -تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات
 الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية، لضمان الاستقرار الاجتماعي
 وثبوت السكان بالأخص في المناطق الريفية،
 -ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، التزود بالماء
 الصالحة للشرب، الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات، الاتصالات، الصحة، التربية
 والتكوين، الرياضة، الترفيه، الثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية)؛
 -مكافحة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتمييز ودعم الفئات الضعيفة والهشة
 وإدماجها في المجتمع.

2 : مفهوم التسيير الرشيد ومؤشراته:

1.2 مفهوم التسيير الرشيد:

يعتبر مفهوم التسيير (governance) مفهوماً محايداً يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده وتطوره الاقتصادي والاجتماعي، والحكم مفهوم أوسع من الحكومة لأنه يتضمن بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة عامة، عمل كل من المؤسسات غير الرسمية أو منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى القطاع الخاص وفيما يتعلق بتحديد مفهوم (Governance)، فإن هناك غموض سواء في ترجمة أو في تعريف هذا المفهوم. بحيث ترجم إلى اللغة العربية إلى العديد من الكلمات مثل: «الحكم الرشيد أو الرشيد»، «إدارة الحكم»، «الإدارة المجتمعية»، «المحكومية»، «الحاكمية»، «الحكومة»، و«الحكمانية»، ويستخدم البعض الآخر مصطلح «إدارة شؤون الحكم»، ويجتهد نفر ثالث من الباحثين فيعبر عن المفهوم بمصطلح «الحكم الموسع»، أو «إدارة الحكم».

أما عن تعاريف التسيير الرشيد فأشهرها وأكثرها تداولاً:

تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية: وهذا لعام (2002) فان الحكم الراشد: «هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحررياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب.»

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: «هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم.»

تعريف البنك الدولي: هو التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل:
-عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم؛
-قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية؛
-احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.

وعليه فالحوكمة أو الحكمانية أو الإدارة الرشيدة أو التسيير الرشيد ؛ هي مفاهيم تعبر عن إدارة الحكم التي تعزز وتدعم وتصون رفاهية الإنسان وتوسع قدراته وخياراته وفرصه وحرياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. وإذا كان مفهوم الحكم يعبر عن إدارة وممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مختلف المستويات المركزية واللامركزية أي الإقليمية والمحلية ؛ فإن التوجه كان قويا نحو تكريس منطق الحوكمة على المستويات اللامركزية. وبالتالي فالحوكمة المحلية الرشيدة هي استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2-2 مؤشرات التسيير الرشيد:

هناك عدة مؤشرات للتسيير الرشيد سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية تشمل الدولة ومؤسساتها والإدارة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين كناشطين اجتماعيين، وهي معايير قد تختلف حسب المنظمات وحسب المناطق، فمعايير منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية تشمل (دولة القانون، إدارة القطاع العام، السيطرة على

الفساد، خفض النفقات العسكرية) وتمثل معايير البنك الدولي بالنسبة لشمال إفريقيا في (المحاسبة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، نوعية تنظيم الاقتصاد، حكم القانون والمعاملة بالمساواة والمشاركة وتأمين فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة، والتحكم في الفساد) أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فحصرها في (المشاركة، سيادة وحكم القانون، الشفافية، حسن الإستجابة، التوجيه نحو بناء توافق الآراء، الإنصاف وتكافؤ الفرص، الفعالية والكفاءة، المساءلة والمحاسبة، والرؤية الإستراتيجية).

وبصفة عامة تتحدد مؤشرات التسيير الرشيد من خلال:

الشفافية: إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، وأن تتوفر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل رعايتها ومتابعتها.

المشاركة: وهي تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان.

الكفاءة: الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدّم والازدهار والتطلّع دائماً إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة.

متطلبات التسيير الرشيد للمساهمة في التنمية المحلية المستدامة: ظهر مفهوم التسيير الرشيد عندما أضحت التنمية مرتبطة بالتكامل بين النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي ومستندة على العدالة في التوزيع والمشاركة، أي التنمية المستدامة التي بدونها لا يمكن تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة

1.3 دور الدولة يتضح دور الدولة من خلال التوجه نحو الأخذ باقتصاديات السوق، ودعم القطاع الخاص، ومن ثم تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، أي هناك اتجاه إلى إعادة النظر في دور الدولة في عمليات التنمية، بمعنى قيام الدولة برسم السياسات ووضع قواعد التنفيذ مع ترك النشاط نفسه للقطاعات الأخرى كالقطاع الخاص والمجتمع المدني، ومن ضمن الأدوار التي تقوم بها الدولة في عمليات التنمية المحلية يمكن أن نذكر:

-تعتبر الدولة بمثابة المؤسسة الأم التي تجري في إطارها عملية التنمية والمسؤولة عن وضع الإطار السياسي، القانوني والإداري ، وهذا يعتبر بمثابة السند القانوني لعملية التنمية، ويمكن أن نقول أن وجود دولة قوية تسند إلى بنية سياسية وقانونية وإدارية فعالة ومستقرة يعتبر عنصرا أساسيا في تحقيق التنمية؛

-تقوم الدولة بالدور الرئيسي في صياغة إستراتيجية التنمية من خلال تحديد الأهداف التنموية وأساليب تحقيقها، وبدون وجود إستراتيجية تصبح التنمية غير منتظمة تفتقد إلى الطابع التراكمي؛

-على عاتق الدولة مسؤولية تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي مما يساعد على تحقيق التنمية ويسمح باستمراريتها

-على عاتق الدولة مسؤولية توزيع أعباء التنمية وعوائدها، وهذا يؤدي إلى التأييد الشعبي لسياسات التنمية وبرامجها

كما تعد الإدارة المحلية (أو الحكم المحلي) المسؤولة الأولى عن تحقيق التنمية على المستوى المحلي، وهي بهذا صورة مصغرة للإدارة المركزية (أو الدولة) على المستوى المحلي..

2.3 دور المجتمع المدني:

يقع المجتمع المدني بين الفرد والدولة، فيضم الأفراد والجماعات (المنظمة وغير المنظمة التي تتفاعل اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، والتي تضبط تفاعلاتها القواعد والقوانين الرسمية وغير الرسمية. ومنظمات المجتمع المدني هي مجموعة الروابط والجمعيات التي ينظم المجتمع بها نفسه بصورة طوعية، تشمل النقابات والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات النسائية والثقافية واللغوية والدينية، والجمعيات الخيرية، ورابطات رجال الأعمال، والنوادي الاجتماعية والرياضية، التعاونيات ومنظمات تنمية المجتمعات المحلية، جماعات البيئة، الروابط المهنية، المؤسسات الأكاديمية، مؤسسات الأبحاث السياسية ووسائل الإعلام. وتدخل فيها أيضا الأحزاب السياسية وإن كانت تمثل جزءا من المجتمع المدني ومن الدولة على حد سواء في حال تمثيلها في البرلمان.

4 : آليات تدخل الدولة في التنمية المستدامة:

شكل الإصلاح للجماعات المحلية المصادق عليه بالإجماع مخرجا لما عرفته الخريطة المحلية من عوائق تراكمت بفعل سلبية الإدارة الترابية، والاهتمام الخجول بالمجال، هذا بالإضافة إلى صعوبات بنيوية تمثلت في العامل الطبيعي ومخلفات الإرث الاستعماري.

وتندرج الجماعات المحلية في منطوق ديباجة القانون التنظيمي الجديد. في إطار تشييد الجزائر بعد أن تراكمت لديه التجارب والنتائج الأولى للديمقراطية واللامركزية قد بلغ مرحلة من النضج ستؤهله لولوج مرحلة جديدة لترسيخ الديمقراطية المحلية التي ستوظفها الجماعات المحلية لخدمة الازدهار الاقتصادي والاجتماعي.... وبالتالي إعطاء ديناميكية متميزة للمنافسة والتنمية المحلية المندمجة.... بفضل اضطلاع المواطنين بصورة أوسع بطرق تسيير شؤونهم بأنفسهم، وإذا كانت التنمية المحلية ضرورة ملحة وتفرض إدخال تغييرات تمس البنى الاجتماعية والاقتصادية من أجل تنمية مدمجة ومستديمة، فإن الأمر يتطلب وضع خطط وبرامج في إطار رؤية مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المحلية والحاجيات وانطلاقا من فرضية تعدد الآليات المتدخلة في تحقيق التنمية المستدامة المحلية سنقوم في هذا المطلب بالوقوف عند الآليات القانونية والإدارية للجماعات المحلية ودورها في تفعيل التنمية المحلية المستدامة.

1.4 الآليات القانونية:

مما لا شك فيه أن الجماعات المحلية كجماعة محلية تعتبر تعزيزا للامركزية وتتميزا للبناء المؤسساتي، وذلك لكونها مؤسسة جديدة تبلور صلاحيات وأدوار متميزة بحكم أن مجلسها يتكون من منتخبى الجماعات المحلية وممثلي التنظيمات والهيئات المهنية وأرباب العمل والشغاليين.

فالقانون المنظم لنشاط الجماعات المحلية يسعى إلى جعل هذه الأخيرة إحدى مراكز صنع القرار في ميدان التنمية المستدامة المحلية على الصعيد الجهوي عبر تمكينها من مجموعة من الآليات من بينها:

أ- على المستوى المادي: أشرنا أن أي تقسيم إداري لا يخلو من عيوب وأخطاء وبالأحرى إذا كان محليا خصوصا إذا اقتصر على بعض التدابير الغير الفعالة، كالبحث عن منفذ للبحر أو غير ذلك، ولهذا يجدر بنا في أي تقسيم محلي أن نأخذ بعين الاعتبار المعطيات المادية الفعلية الحقيقية للمنطقة والكفيلة بإعداد جهة اقتصادية تكون كفيلة بمواجهة إكراهات الإقتصاد العالمي وعولمة الإقتصاد، ولهذا يجب الاهتمام بالسوق المالي للمنطقة أي مداخيل العملة الصعبة وكذا مدى رواج العملة النقدية داخلها، بالإضافة إلى الشبكة الطرقية والمواصلات السلكية واللاسلكية ونسبة مساهمة الجماعات المحلية في النسيج الإقتصادي للبلاد وأهميتها الفلاحية بالنظر إلى إنتاجها

وتساقطاتها المائية والبنىات التحتية التي تحظى بها الفلاحة من سدود وأنهار مجهزة والتركيز على الفلاحة راجع إلى أهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني.

ب - على المستوى التقني:

نشير بخصوص هذه النقطة إلى ضرورة إعادة النظر في التقسيمات الإدارية بالجزائر سواء منها الإقليمية أو الجهوية أو الجماعات المحلية لأنه لا يمكن تجاوز الأخطاء المادية لهذه التقسيمات بسهولة وليس من شأن ذلك سوى تراكم الأخطاء وفداحتها.

ج - على المستوى السياسي:

ما يخشى منه هو تعامل القوى السياسية مع الجماعات المحلية كدائرة انتخابية بمعنى تغليب الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الحقيقية التي وجدت لأجلها الجماعات المحلية وهي بلورة سياسة إعداد التراب والعمل على تحقيق عمل تنموي جهوي متوازن ينصهر في مجموع سياسة إعداد التراب الوطني وسياسة التنمية المستدامة.

2.4 الآليات الإدارية:

لا أحد يجادل في أن الجهوية الحقيقية تقتضي تجنيد الطاقات والوسائل وتطويرها محليا وجهويا وبلورتهما في نشاط مناسب، كما أن الجهوية الحقيقية تقتضي توفير الآليات الإدارية الأنسب للإنتاج والإبداع، ويفهم من خلال الأهداف العامة للتنظيم الجهوي وحتى يتسنى للجماعات المحلية القيام بأدوارها التنموية وجب منحها مجموعة من الاختصاصات بغية ضمان نجاح تجربة التنمية المستدامة.

أ- الاختصاصات الذاتية للجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية المستدامة:

شكل موضوع منح الجماعات المحلية اختصاصات أصلية إحدى أهم مطالب الأحزاب السياسية، كما عبرت السلطة عن ضرورة منح الجماعات المحلية، الاختصاصات اللازمة كي تنهض بالدور المنوط بها، في مجال التنمية الجهوية الشاملة والمتكاملة، لذلك جاء القانون الجديد حول الجهوية متضمنا مجموعة من الاختصاصات الرامية إلى تفعيل دور الجماعات المحلية في مجال التنمية، يمكن إجمالها في 13 اختصاصا وهي:

1 - دراسة ميزانية الجماعات المحلية والتصويت عليها وكذا دراسة الحسابات الإدارية والمصادقة عليها.

2 - إعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية وفقا للتوجهات والأهداف المعتمدة في المخطط الوطني للتنمية.

- 3- إعداد التصميم الجهوي لتهيئة التراب وفقا للتوجهات والأهداف المعتمدة على المستوى الوطني.
- 4- تحديد كيفية وضع أساس الرسوم والاتاوي، ومختلف الحقوق المحصلة لفائدة الجماعات المحلية ، وتحديد تعريفاتها وقواعد تحصيلها وذلك وفقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل.
- 5- القيام بالأعمال اللازمة لإنعاش الاستثمارات الخاصة والتشجيع عليها ولاسيما بإقامة وتنظيم مناطق صناعية ومناطق للأنشطة الاقتصادية.
- 6- اعتماد جميع التدابير المتعلقة بالتكوين المهني.
- 7- القيام بأعمال في ميدان إنعاش التشغيل في إطار التوجهات المحددة على الصعيد الوطني.
- 9- اعتماد كل التدابير الرامية إلى حماية البيئة.
- 10- اتخاذ الإجراءات الرامية إلى عقلنة وتديبر الموارد المائية للجهة والمساهمة لهذه الغاية في إعداد المخطط المتعلق بالتهيئة المندمجة للمياه كي يساهم في تحديد السياسة المائية على المستوى الوطني، .
- 11- اعتماد جميع التدابير المتعلقة بإنعاش الأنشطة الاجتماعية والثقافية.
- 12- القيام بكل ما يهدف إلى إنعاش ومساندة كل عمل من أعمال التضامن الاجتماعي.
- 13- السهر على المحافظة على الخصائص المعمارية الجهوية وإنعاشها.
- ب- الاختصاصات المحولة للجماعات المحلية من طرف الدولة:
- ويتضمن البرنامج المرتبط بمجال تفعيل الخدمة على مستوى البلدية والدائرة والولاية مجموعة من العمليات تهدف إلى وضع مختلف المعلومات والخدمات تحت تصرف المواطن عن طريق الخدمة الإلكترونية ويخص الأمر المعلومات الإدارية والتجارية والسياحية ووضع مختلف الاستثمارات تحت تصرف طالب الخدمة وفتح مجال التواصل المباشر مع المنتخبين المحليين مع إمكانية طرح الانشغالات المسجلة على المستوى المحلي، وفيما يخص عملية استخراج وثائق الحالة المدنية منها شهادة الميلاد وعقد الزواج، سيكون بالإمكان إيداع طلبات استخراجها عن طريق الانترنت دون الانتقال إلى الإدارة المعنية، ونفس الأمر بالنسبة للطلبات الأخرى التي تخص تغيير الإقامة أو استخراج شهادة الإقامة أو التسجيل في السجل الانتخابي وملء استمارة شراء أو بيع السيارات وطلب ومتابعة رخصة البناء وإيداع طلبات الحصول على السكن

أو محل تجاري أو ممارسة نشاط تجاري متنقل وترقيم السيارات، بالإضافة إلى طلب تأسيس جمعية، والاعتراف بالملكية العقارية ومراجعة مخططات التهيئة.

إن تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الجماعات المحلية يتطلب أول ما يتطلب إيجاد حل للإشكالية المتعلقة بتحديد الاختصاصات وتوزيعها بين الجماعات المحلية وباقي الوحدات المتداخلة في التنمية المستدامة بحيث يكون لكل وحدة اختصاصات واضحة حسب ميادين تدخلاتها، ومثل هذا التحديد والتوزيع يقتضي أيضا إبراز العلاقات بينها وأوجه وسبل التعاون فيما بينها ليكمل دور كل واحدة الدور المنوط بالأخرى بدل التضارب معه أو عرقلته ومن النتائج المترتبة على توضيح اختصاصات كل مستوى من المستويات الأنفة الذكر، إبراز الوحدة التي تمول التجهيزات والأنشطة المختلفة والمسؤولة عنها، وعلى العكس من ذلك فإن أي غموض في الاختصاصات الموكولة لكل هيئة من شأنه أن يفضي إلى التداخل والازدواجية بل إلى تضارب الجهود وتشتيت الوسائل المرصودة في الميزانيات (رغم قلتها) وبالتالي تشتيت جهود التنمية القروية إن لم نقل عرقلتها وهدر طاقتها وإمكاناتها ناهيك عن الاختلاسات التي يشكل غموض الاختصاصات منفذا كبيرا لها [إذن فالوسائل القانونية والمؤسسية تبقى بدون جدوى إذا لم تواكبها وسائل وإمكانات مالية وبشرية كفيلة بتمويل المشروع الجهوي للتنمية القروية، من هنا فإذا كانت الجهوية اختيار إداري وطني لتعميق اللامركزية أملتته تحديات التنمية يبقى التساؤل مفتوحا حول الإمكانيات المالية والبشرية للجهة و دورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ؟

1.3.4 الآليات المالية:

إن تأسيس العمل بنظام جهوي فعلي يستلزم منح الجهة الأدوات والوسائل المالية اللازمة لتفعيل الاستقلالية الجهوية في التدبير، فنجاح الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة ، يرتبط ارتباطا وثيقا بالإمكانيات والوسائل المتوفرة لها، لذا فإن حجم وطبيعة المشاريع الإنمائية التي يمكن أن تقوم بها الجماعات المحلية يرتبط بتلك الإمكانيات، وحتى تتمكن الجماعات المحلية من القيام بمهامها في مجال التنمية القروية عمل المشرع على تمكينها من موارد قارة، ويمكن التمييز في هذا الإطار بين الموارد الذاتية ثم الموارد الاستثنائية للجماعات المحلية.

أ- الموارد الذاتية:

تعتبر الموارد الذاتية بمثابة المعيار الذي نقيس على أساسه مدى الاستقلال المالي بالنسبة للجماعات المحلية ، وقد خص المشرع المغربي الجهات بمصادر للتمويل الذاتي كما يلي:
*تستفيد الجماعات المحلية من حصيلة الضرائب والرسوم والأتاوى المحدثه لفائدتها بالقانون المحدد بموجبه نظام الضرائب المستحقة للجماعات المحلية وهيئاتها ، وكذا من حصيلة الضرائب أو حصص ضرائب الدولة المخصصة لها بمقتضى قوانين المالية ولاسيما فيما يتعلق بالضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة الإضافية على الضريبة السنوية الخاصة على العريات ذات المحرك.
فنظام التمويل الذاتي للجهة يقوم على أساس الضرائب الجهوية الذي يتم فرضه بناء على أحد أسلوبيين:

- الأسلوب الأول: يربط الضرائب الجهوية بالضرائب الوطنية وفق طريقتين:

* خلق ضريبة مضافة إلى ضريبة عامة بحيث تحول نسبة مئوية لفائدة الجماعات المحلية.
* إشراك الجماعات المحلية في حصيلة الضريبة العامة الوطنية نسبة من حصيلتها.
-الأسلوب الثاني: يقوم على الضريبة الجهوية المستقلة، غير أن المشرع لم يعتمد هذا المعيار في تحديد الموارد(الضرائب) الجهوية إضافة إلى الضرائب الجهوية،تستفيد الجهة في ظل النظام الجديد من الرسوم الجهوية، أي كل ما تتقاضاه الجهات إجباريا مقابل ما تؤديه من خدمات لفائدة الملتزم بالرسوم. وقد نص المشرع على نوعين من الرسوم.

ب- ضعف الموارد المالية المحولة من الدولة:

يستلزم الدور التدخلي للجماعات المحلية البحث عن وسائل لتمويل المشاريع التي تقوم بإنجازها، لكن متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية و علاقتها بالموارد الجبائية الجهوية تظل مرتبطة بالسياسة الجبائية العامة مما يطرح عدة إشكالات ليس من السهل الفصل فيها.

فقد أدركت الدولة عند وضع الإصلاح الجهوي الجديد، أن القدرات المالية للجهات ستكون محدودة، فعمدت على إشراكها في حصيلة أهم الضرائب المشتركة، و كذا حجم المساعدات رغم هزالتها.

2.3.4- تواضع حصة الجماعات المحلية من الضرائب المشتركة:

إن ضعف مردودية الضرائب و الرسوم الذاتية جعلت عددا من الدول المنتهجة للأسلوب اللامركزي و الجهوي تلجأ إلى معالجة هذا النقص وتصحيح هذا الضعف، من خلال

الموازنة عبر إشراك الجماعات المحلية في حصيلة أهم الضرائب الوطنية.. على الشركات و الضريبة العامة على الدخل، و التي عرفت انطلاقاتها مع القوانين المالية تبقى ضعيفة و لا تعكس الإرادة الفعلية و الرغبة الأكيدة نحو تحقيق التنمية على المستوى الجهوي و تجسيد طموحات المواطنين على أرض الواقع، بل إن حصة الجماعات المحلية من الضريبة السنوية الخاصة على العربات ذات المحرك لم تر النور بعد ضمن ميزانية الجهات، مما يعكس حجم الصعوبات المالية التي تقف في وجه الجهات من أجل الاستفادة من مواردها.

3.3.4- مالية الجماعات المحلية والوصاية عليها:

يبدو أن الجماعات المحلية لا تتوفر على موارد ذاتية قارة، فمواردها تتكون من الضرائب المحصلة من قبل الجماعات المحلية ورسوم إضافية لبعض الضرائب (كضريبة النظافة والضريبة على عقود التأمين والضريبة على استخراج مواد المقالع إلى جانب الضريبة على رخص الصيد البري والاستغلال المنجمي والخدمات المقدمة بالموانئ إلى جانب المراقبة القضائية تمثل سلطة الوصاية نوعا آخر من الرقابة، وقد أولى القانون المنظم للجهة أهمية خاصة للوصاية وذلك بإفراجه الباب الرابع لها، وبذلك تزداد أهمية الوصاية بالنظر إلى كونها تحدد علاقة الدولة بوحداتها اللامركزية وبالتالي يتوقف عليها إنجاز العملية الإدارية وقد مثلت الوصاية أحد المشاكل الأساسية لتجربة العمل الجماعي بالجزائر. وهو ما عبرت المناظرات الوطنية للجماعات المحلية عن مختلف الإشكالات التي يطرحها هذا النظام ولعل القيام بجزء للشعارات التي اتخذتها هذه المناظرات الوطنية كفيل بإحاطتها بالإكراهات التي كانت تعوق العمل الجماعي.

5- الآليات البشرية:

تعتبر الموارد البشرية إلى جانب الموارد المالية، أحد الركائز الأساسية التي يلزم توفرها كما و نوعا حتى يستطيع أي تنظيم كيفما كان نوعه تحقيق الفعالية والمردودية. إن الموارد البشرية تشكل دعامة أساسية لأي منظمة، حيث تتوقف عليها طاقة الإنتاج أكثر مما يتوقف عليها أي عامل آخر فهي العصب الأساسي والعمود الفقري الذي تقوم على أساسه جميع البرامج و السياسات التنموية، فالتنمية باعتبارها مجموع العمليات الهادفة إلى تغيير المجتمع نحو الأفضل في كافة المجالات، لا يمكن أن يكتب لها النجاح بدون موارد بشرية.

انطلاقا من هنا فهذا العنصر يشكل أحد دعائم الإدارة المحلية لأن له تأثير ظاهر عليها

فالإدارة تستمد قيمتها من قيمة العناصر البشرية المكونة لها. فمهما بلغت من تطور و تقدم من ناحية الإمكانيات التقنية و المالية فإنه لابد من توفرها على الموارد البشرية الكافية و المؤهلة. فما هو دور الموارد البشرية بالجهة في تحقيق التنمية المستدامة ؟

ب- الحاجة إلى وظيفة عمومية محلية:

إن الحاجة إلى وظيفة عمومية محلية، مطلب عبرت عنه مختلف القوى السياسية و الإدارية و الأكاديمية، بمنحها نظاما استثنائيا يسمح بجلب الأطر العليا المتخصصة و الكفاءة نحو العمل بالجماعات المحلية ، بفضل الخبرات التي راكمتها من عملها بالإدارات المركزية لمدة طويلة، و هذا من شأنه أن يساهم في تطوير وتنمية الجماعات المحلية. لذا فتوفير الضمانات للموظفين المحليين ، لكي يكونوا في مأمن من التيارات السياسية، يتكرس عبر التوفيق بين اختيارات المنتخبين لموظفيهم حسب الحاجيات و ضرورة الحيات في التوظيف والإفتتاح على مناهج التسيير الخاصة، بمنح إمكانية الإختيار للأعوان بالتوظيف.

-توحيد النظام المطبق على موظفي الأشخاص العمومية.

-ضمان استقرار الشغل لموظفي الجماعات المحلية ، و الوظيفة العمومية للدولة.

-احترام خصوصية موظفي الجماعات المحلية.

ج- تأهيل المنتخب المحلي لكسب رهان التنمية المستدامة المحلية:

إن دور الجماعات المحلية، المتمثل بالخصوص في إعداد و تنفيذ ومراقبة وضبط مختلف المشاريع التنموية، لا يمكن أن يحقق النتائج المرجوة إلا بتكوين وإعلام أولئك الذين أوكل إليهم أمر تحقيقها.

د- تحسين النظام الأساسي الخاص بالمنتخبين:

إن الوضعية الهشة، و الخلل في سير آليات عمله، و القصور في التشريع المرتبط بظروف اشتغاله، سواء و هو يمارس المهمة التداولية أو التسييرية، يؤثر على مردودية عمله، و يعيق المجالس المحلية و الجهوية في الاستجابة لحاجيات ساكنتها في المجال الخدماتي، و من تطلعاتها إلى خلق شروط تنمية متوازنة داخل مجالاتها الترابية. لذا الانكباب على وضع نظام خاص بالمنتخب الجهوي، من شأنه أن يبرئ ظروف ملائمة لعمله ، و يعرفه بحقوقه و واجباته، فإذا لم تعالج هذه القضايا حتى و لو توفرت المقومات الأخرى لا يمكن للمنتخب الجهوي النهوض بمسؤولياته.

هـ- أهمية تكوين المنتخب في كسب رهان التنمية المحلية:

إن فعالية الأداء لأية مؤسسة أو جهاز يقترن بمدى الجدية في الاهتمام بالعنصر البشري، وهذه الأولوية، إن كانت تصدق على الإدارة سواء كانت عمومية أو محلية، فدوره لا يقل أهمية عن باقي المجالات الأخرى، التي تعد من مقومات كل مشروع تنموي. كل هذا يدفع إلى تكوينه، واعتبار ذلك استثمار يحوز على أهمية فعلية وألوية في برامج التنمية، التي تركز على التأطير الفعال و التكوين الملائم للاضطلاع بالمهام التسييرية الاقتصادية و المالية.

الخاتمة:-

تعاني الجماعات المحلية من مشاكل عديدة ولعل أهمها الصعوبات البنيوية والمالية خصوصا منها الجبائية وعدم تميمها بالإضافة إلى المشاكل التنظيمية والتسييرية. علاوة على ذلك فإن التقديرات المالية للجماعات المحلية تختلف باختلاف الأنشطة الاقتصادية وهذا الاختلاف يعبر عن عدم توزيع جهود التنمية بين مختلف البلديات والولايات عبر التراب الوطني، لذلك أصبحت ميزانية هذه البلديات غير قادرة على تغطية النفقات المتزايدة المرتبطة بالتسيير والتجهيز و وصل عدد البلديات العاجزة إلى غاية سنة 1999 حوالي 1472 بلدية وقد أدى هذا الوضع إلى اللجوء إلى موارد التمويل الخارجي مما يقلص من درجة استقلاليتها المالية ويجبرها على اللجوء بصفة شبه آلية إلى السلطات المركزية.

وبناء على ذلك فإن الجماعات المحلية يجب أن تبحث على موارد تمويلية ذاتية تمكنها من التكفل بمهامها في مجال الإنفاق العام من خلال استغلال عقلائي لمواردها المالية وممتلكاتها العقارية.

كما تطالب البلديات بإعادة تميم الموارد المالية المحلية وتوسيع قاعدة الخاضعين للضريبة و تشخيص دقيق لممتلكاتها واستغلال ثرواتها.وقد يكون تشجيع الاستثمار المحلي و منح مزايا للمستثمرين في مجال استغلال بعض الأنشطة الزراعية أو استغلال المقالع والمحاجر وغيرها في إطار منح الامتياز وسيلة تمكن البلديات العاجزة ماليا من زيادة حصيلته الغير جبائية وبالتالي تقديم خدمات تستجيب لاحتياجات المواطنين.

من جانب آخر يجب إعادة النظر في تنظيم وتسيير الجماعات المحلية من خلال توسيع أدوارها بحيث تستجيب إلى المعايير الدولية في مجال تسيير المدن وتقديم خدمات ترقى إلى تطلعات المواطنين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

من خلال ما سبق تحليله و طرحه ، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- 1- أهمية الموارد المالية المحلية الذاتية و مدى تأثيرها على استقلالية الجماعات المحلية ، و مدى امكانية مساهمتها في التخطيط لمشاريع التنمية المحلية.
- 2- انخفاض حجم الموارد المالية الذاتية للجماعات المحلية في مقابل ارتفاع نسبة الإعانات المركزية إلى أكثر من 80% و هو ما يؤثر بدوره على درجة الإستقلال و حرية العمل التي يجب أن تتوفر لهذه الجماعات المحلية حتى تتمكن من تأدية دورها بكفاءة و فعالية.
- 3- أهمية توافر الموارد المالية من أجل تحقيق التنمية المحلية و العمل على تقديم أفضل خدمة للمواطنين

التوصيات:

بناء على النتائج السابقة يمكن إقتراح بعض التوصيات و التي من شأنها تفعيل التسيير المحلي و خلق ديناميكية تنموية للموارد المحلية:

- 1- إعطاء سلطات أكبر للإدارة المحلية في إدارة موازنتها المالية المحلية.
 - 2- تطوير القدرات الفنية و الإدارية لموظفي الإدارة المحلية.
 - 3- البحث عن مصادر متجددة للتمويل المحلي.
 - 4- ترشيد الإنفاق العام المحلي.
- إن أهم المشاكل التي تعاني منها الجماعات المحلية بصدد الموارد المالية اللازمة لخطط التنمية تتمثل في:-
- أ- قلة مردودية الجباية المحلية.
 - ب - صغر مساحة بعض الجماعات المحلية، الأمر الذي يحول دون حصولها على الموارد الكافية ذاتيا، فالمساحة الكافية من الأرض والعدد الغير قليل من السكان يعتبران مؤشرا ممتازين لوجود موارد مالية واقتصادية محلية.
 - ج - سوء التسيير المالي:

يعد سبب من أسباب محدودية التمويل الذاتي ، لأنه في العديد من الحالات تستغل الاختصاصات الممنوحة قانونا للبلديات او الولايات في المجال المالي بما لا يخدم المصلحة العامة كالمبالغة في بعض أوجه الإنفاق المحلي الغير تنموي او التلاعب بأموال

- الهيئات المحلية كعمليات الاختلاس وتواطؤ المتعاملين باستعمال فواتير صورية و خيالية وصفقات وهمية.
- د - ضعف الموارد المالية الغير ضرورية مقارنة مع إيرادات الموارد الجبائية المحلية.
- هـ- الجماعات المحلية ذات الأداء الناجح من خلال تحديد معايير موضوعية محفزة.

المراجع: باللغة العربية واللاتينية

- 1 د عادل محمد حمدي (1987) (الإتجاهات المعاصرة في نظام الإدارة المحلية ، دراسة مقارنة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ص 82 .
- 2 د عبد المطلب عبد الحميد) 2001 (التمويل المحلي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ص . 49
- 3 أ محمد حاجي) (2007، استراتيجيات الجماعات المحلية لنظام التمويل «حالة البلدية الجزائرية» ، مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية ، جامعة باتنة ، الجزائر ، العدد 16 ص . 80
- 4 /الشخصية الإعتبارية (الشخصية المعنوية) كيان له أجهزة خاصة و ذمة مالية. كما تعرف أيضا بأنها مجموعات من الأشخاص و الأموال تتحد من أجل تحقيق غرض معين، و معترف لها بالشخصية القانونية.
- لمزيد من التفصيل حول ذلك أنظر (أحمد محيو-)-2006
- 5أحمد محيو) (2006، محاضرات في المؤسسات الإدارية ، ترجمة الدكتور : محمد عرب صاصيلا ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر ص 91.
- 6د : كمال رزيق) (2008، الجباية المحلية كمورد لميزانية الجماعات المحلية ، مداخلة منشورة على الموقع الإلكتروني- :
- www.Univ-batna.dz/fac_economie/FACULE/INTERVENTIONS/REZIG-KAMEL.DOC.
- 7/عادل بوعمران 2005/2006 ، إستقلالية البلدية في النظام القانوني الجزائري ، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي تبسة ، ص ص 52- . 56
- 8/د: سمير محمد عبد الوهاب(2003) (، الحكم المحلي في ضوء التطبيقات المعاصرة ، جامعة القاهرة ، ، ص 33
- 9 /أنظر المرسوم رقم: 86/266 المؤرخ في 02/11/1986 و المتعلق بالصندوق المشترك للجماعات المحلية و تنظيم سيره و عمله.

- 10 /د: مسعود شهوب) 2003 (المجموعة المحلية بين الإستقلال و الرقابة ، مجلة مجلس الدولة ، العدد 03 ، ، ص 55
- 11د : محمد زغداوي) 2002، (دور المجلس الولائي في التنمية المحلية ، حوليات جامعة منتوري قسنطينة الصادرة عن مخبر الدراسات والبحوث حول المغرب العربي و البحر الأبيض المتوسط ، عدد 05 ، ، ص . 25
- 12تنص المادة 164 من قانون البلدية 90/08 المتمم على: « لا يسمح للبلديات أن تسجل غير الضرائب و المساهمات و الرسوم المنصوص عليها في القوانين المعمول بها. » ...
- 13محمد عبدو بودريالة) 2003، (الإصلاح الضريبي ، مداخلة منشورة بمنشورات مجلس الأمة الجزائري حول: الإصلاحات المالية و الجباية المحلية ، ص . 33
- 14فريدة مزياني 231 .

17-ESSAID TAIB : « Note sur les problemes des gestions de la commune»Bulletin C D R A . ENA. Alger: n ° 01. 1990. P: 05..

- 15أ : لخضر مرغاد) 2004، (النفقات العامة المحلية و قواعد ترشيدها ، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الوطني حول تسيير و تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الإقتصادية . 01-02 ديسمبر 2004. ص 06 و ما بعدها. مداخلة منشورة على الموقع الإلكتروني:

www.univ-batna.dz / fac_economie/FACULE/INTERVENTIONS/MERGHED .DOC.

16المنتدى الليبي للتنمية المحلية والحكم الراشد (.2009)

17ندوي محسن(2008): دور الحكامة الرشيدة في تدبير الشأن المحلي بالمغرب

.http://oujda portail.net.ma